

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

9 شركات نفط أميركية أشهرت إفلاسها بالربع الأخير

العربية: كشف تقرير لبنك الاحتياط الاتحادي في مدينة دلاس الأميركية أن 9 شركات نفط وغاز أشهرت إفلاسها في الولايات المتحدة خلال الربع الأخير من العام الحالي مخلفة وراءها ديوناً تزيد على ملياري دولار. وبحسب «الألمانية»، فقد تزايدت أعداد شركات النفط والغاز الأميركية التي أشهرت إفلاسها خلال الربع الأخير من العام الحالي لتبلغ مستوى غير مسبوق منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين. وفقد قطاع النفط والغاز في الولايات المتحدة نحو 70 ألف وظيفة مقارنة بأعلى مستوى للتوظيف في القطاع بآكتوبر. وأظهر تحليل لبيانات شركة أبحاث تعنى بأخبار إفلاس الشركات أن عدد حالات الإفلاس بين الشركات الأميركية العامة قفز مسجلاً أعلى مستوى له منذ 5 أعوام.

ملف التوقعات الاقتصادية: 2016 «كن رجيماً»

أنس الصالح.. وزير المهمات الصعبة

أحمد موسى

حين تقلد أنس الصالح أول حقيبة وزارية له في بداية عام 2012، كان حينها أصغر وزير في الحكومة الكويتية يتسلم وزارة الصناعة والتجارة. وبدا وقتذاك وزيراً شاباً، ديناميكياً، وشعبياً، يتواصل مع الناس عبر وسائل التواصل الاجتماعي، خصوصاً «تويتر». وربما هذه الحيوية في الوزير الذي يقول المقربون منه انه يعمل على مدار الساعة بنشاط لا يتوقف، جعلته مؤهلاً لتولي العديد من الحقايب الوزارية بجانب وزارة المالية التي عين وزيراً لها في مطلع عام 2014، حيث شغل لفترة مؤقتة منصب وزير التجارة والصناعة، وزير النفط بالوكالة في العام الحالي ليطلق عليه لقب وزير المهمات الصعبة.



الوزير أنس الصالح.. قدرة على مواجهة الملفات الصعبة في وزارات متعددة ثم بالبرلمان وامامه الآن استحقاق شعبي بتمرير رفع البنزين والضرائب وترشيد الدعم فهل ينجز المهمة الصعبة كما اجتاز تحديات عدة؟

تحديات مالية صعبة تحملها سنة 2016.. فكيف سيواجهها الوزير الديناميكي؟

الضرائب والدعم ملفات شائكة قد تآكل من رصيد «الوزير الشعبي».. لكنها للمصلحة العامة

الاستدانة لتمويل عجز الموازنة حل مؤقت.. ومعركة الوزير داخلياً وخارجياً ضبط مشاكل المالية العامة واحتواء الإنفاق العام أبرز تحديات 2016

وسيدخل «الصالح» في اختبار شعبي بالتزامن مع استهداف رفع الدعم عن البنزين بحلول مطلع العام 2016، فالقرار لن يلقى ترحيباً وسيعتبره الكثيرون مقدمة لزيادة أسعار الكهرباء والمياه، التي ستأتي سريعاً خلف زيادة أسعار البنزين. وحتى الآن أداء الصالح يعتبر جيداً في «المالية»، فهناك صوت مرتفع للحكومة، وللمالية تحديداً، بأنها تريد ضبط الإنفاق في القطاع العام ولن تخفض الإنفاق الموجه للمشاريع الاستثمارية والرأسمالية، وهو ما أكد عليه الصالح غير مرة. ورغم ذلك، ثمة بعض الاعتراض على تأخير إصدار السندات والصكوك، والجدل القائم حولها بين مؤيد لهذا الإصدار ومعارض له، وبين مطالب بالتركيز على الإصلاح أولاً، والسحب المؤقت من الاحتياطي.

وفي الواقع، يبدو ان ملف الصكوك والسندات ليس سهلاً وتحكمه عوامل عدة، وربما بعضها اعتراض جهات من داخل «المالية» وخارجها، فما عرف عن الصالح انه يريد الانجاز والسرعة، وهو امر فعلاً ظهر في بعض المحطات في تاريخ الوزير الشاب. فمثلاً كان الصالح قد حقق نقلة نوعية في ملفات سابقة في وزارة التجارة والصناعة، وهي وزارة صعبة أيضاً، فعندما اسند اليه هذا المنصب بالوكالة في مارس من العام 2015 خلفاً للوزير عبد المحسن المدعج، أصدر قراراً سريعاً بتخفيض رؤوس أموال الشركات المساهمة إلى 25 ألف دينار والشركات المقلدة إلى 10 آلاف دينار بالإضافة إلى شركات الشخص الواحد إلى ألف دينار وذلك بهدف تحسين بيئة الأعمال وتقليص الدورة المستندية.

ويواجه الصالح الآن في حقيبة المالية العديد من الملفات الصعبة لتعويض انهيار أسعار النفط، مثل تخفيض الدعم وفرض ضرائب بالإضافة إلى ترشيد الميزانية العامة بتقليص المصروفات. وتلك الملفات ينظر إليها على أنها شائكة كونها تمس حياة المواطنين، فبات يتردد على مسامعهم مصطلحات جديدة مثل التشفير ورفع الأسعار وفرض الضرائب وهي مصطلحات مغايرة لمصطلح دولة الرفاه التي عرفت بها الكويت لسنوات طويلة.

أصعب الفترات

ويضع كل ذلك منصب الصالح كوزير للمالية في واحدة من أصعب الفترات وأكثرها دقة بعد تهاوي النفط إلى مستويات متدنية في الوقت الذي يشكل فيه أكثر من 80% من جملة إيرادات البلاد. فقد سجلت تلك الإيرادات تراجعاً حاداً بنحو يقارب 60% خلال العام المالي الحالي، لتفرض على «الصالح» تحديات تتطلب حلولاً سريعة لجعل مالية البلاد أكثر استدامة وحصانة في نفس الوقت من تداعي أكبر لأسعار النفط في المستقبل.

ومع انقضاء سنة 2015، وهي سنة «محفوفة» على دول النفط عموماً، ودول الخليج خصوصاً، أصبح ضبط أوضاع المالية العامة واحتواء الإنفاق العام، والمزيد من الإصلاحات في الدعومات والأجور بالقطاع العام كلها تحتاج إلى حلول جذرية من قبل القائمين على السياسة المالية للدولة، حيث ان التأخير في إصلاح المالية العامة سيؤدي إلى تفاقم الوضع المالي وسيطلب تصحيحاً أكبر في المستقبل، خاصة إذا انخفضت أسعار النفط بشكل أكبر.

ومع بلوغ سعر برميل النفط الكويتي مستويات 27 دولاراً للبرميل تواجه ميزانية الكويت ومعها «الصالح» واقع تحقيق الموازنة عجزاً لأول مرة منذ 15 عاماً، والذي يتطلب معه البحث عن مصادر لتمويل هذا العجز سواء باللجوء إلى الاستدانة عن طريق طرح سندات وصكوك أو السحب من الاحتياطي العام.

وتلك حلول ينظر إليها على أنها قصيرة الأجل، لذلك لن تكون كافية، فالميزانية تحتاج إلى حلول طويلة الأجل على رأسها ضبط بند الرواتب التي تشكل مع الدعم نحو 70% من إجمالي الإنفاق العام.

ترتيب النفط

وفي ملف النفط وبعد تعيينه وزيراً بالوكالة خلفاً لعللي العمير بنهاية نوفمبر 2015، سعى «الصالح» إلى ترتيب البيت النفطي وإعادة تعيين مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية ليعود الهدوء إلى القطاع بعد فترة من الأجواء المشحونة خلال الفترة الماضية.

وبجانب البيت الداخلي للنفط يحل البيت الخارجي، حيث ترددت أنباء عن قرب حل أزمة الحقول النفطية المشتركة وبدء مساع لعودة تلك الحقول إلى العمل من جديد، فمع عودتها للعمل ستعوض التراجع في إنتاج الكويت النفطي والذي بلغ 2% العام الماضي.



الصالح في سطور

أنس خالد الصالح من مواليد عام 1972 حاصل على بكالوريوس إدارة الأعمال من جامعة بورتلاند الأميركية 1997، شغل عضوية مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت في عام 2006، وعمل «الصالح» رئيساً لمجلس الإدارة وعضواً منتدباً في شركة كويت انفسست القابضة عام 2006 وعضو مجلس إدارة شركة عقارات الكويت عام 2003 ومديراً لشركة الخليج للمواساة المالية عام 1997 وعضو مجلس إدارة في شركة مجموعة الخدمات المالية من 2000 حتى 2003، وعين وزيراً للتجارة والصناعة في الوزارة الـ 31 في فبراير 2012 وأعيد تعيينه في المنصب نفسه في حكومتي ديسمبر 2012 ويوليو 2013.



الأهلي المتحد في صدارة البنوك الإسلامية الأكثر أماناً

حاز البنك الأهلي المتحد على المركز الثاني محلياً والخامس خليجياً كأكثر البنوك الإسلامية أماناً لعام 2015 ضمن قائمة جلوبال فاينانس لأكثر 50 بنكاً أماناً في العالم.

تستند التقييمات على التصنيفات طويلة الأجل للعملاء الأجنبية للبنوك من قبل وكالات التصنيف العالمية، فينتس، موديز وستاندرد أند بورز.

شريعة وحسن معاملة
1812 000 - ahliunited.com

البنك الأهلي المتحد
ahli united bank